E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.5/1997/7
30 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الخامسة والثلاثون
٢٥ شباط/فبراير - ٦ آذار/مارس ١٩٩٧
البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والثلاثين تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية الذي يشمل الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦.

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ١٩٩٥-١٩٩٦

موجز

شهدت فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦ تقدما ملحوظا في تنفيذ برنامج عمل المعهد. وقُدمت أيضا أثناء هذه الفترة مساهمات كبيرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والموئل الثاني. وهناك أكثر من ٤٦ كتابا تتضمن النتائج المستخلصة من برنامج البحوث المستمر قد نشرت أو هي تحت الطبع. وأنشأ المعهد محطتين على شبكة انترنيت توفران فرصا لم يسبق لها مثيل لنشر نتائج البحوث. وتتميز الحالة المالية العامة للمعهد بالاستقرار نظرا لتزايد التمويل الرئيسي وتمويل المشاريع في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

* E/CN.5/1997/1.

96-30819 041296 101296

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ -٨	٣
المساهمات في مؤتمرات الأمم المتحدة	٩ -٤٦	٤
ألف- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	١٠-٣٣	٥
١ - حالات التشويش: الآثار الاجتماعية للعولمة	١٤-١٦	٦
٢ - إعادة النظر في التنمية الاجتماعية	١٧-١٩	٧
٣ - إعادة تشكيل القطاع الاقتصادي والسياسات الاجتماعية	٢٠-٢٥	٨
٤ - متابعة مؤتمر القمة الاجتماعي	٢٦-٣٣	٩
باء- المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	٣٤-٤٠	١١
١ - مراعاة الفوارق بين الجنسين في سياسات الاقتصاد الكلي: المفاهيم والمؤسسات	٣٦-٣٧	١١
٢ - مراعاة الفوارق بين الجنسين في التيار الرئيسي: العقبات والفرص	٣٨-٤٠	١٢
جيم - الموئل الثاني	٤١-٤٦	١٣
١ - التكامل الاجتماعي على المستوى الشعبي: البعد الحضري "الرصيفي"	٤٢	١٣
٢ - العمل التطوعي والديمقراطية المحلية: شراكة من أجل مستقبل حضري أفضل	٤٣-٤٦	١٣
البرنامج المستمر للبحوث	٤٧-٩٤	١٥
ألف - تحديات إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب	٤٧-٦٩	١٥
١ - مشروع بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب	٤٧-٦١	١٥
٢ - أوجه الضعف واستراتيجيات التصدي في كمبوديا	٦٢-٦٩	١٨
باء - التعاون التقني وحياة المـــرأة: إدماج المسائل المتعلقة بالجنسين ضمن السياسات الإنمائية	٧٠-٨٢	٢٠
جيم - البيئة والتنمية المستدامة والتغير الاجتماعي	٨٣-٩٤	٢٣
١ - الأبعاد الاجتماعية والسياسية لبرامج ومشاريع حماية البيئة	٨٣-٨٩	٢٣
٢ - الأثر الاجتماعي والبيئي للحدائق العامة والمناطق المحمية في البلدان النامية	٩٠-٩٤	٢٤
المنشورات وتعميم المعلومات	٩٥-١٠٢	٢٥
ألف - المنشورات	٩٥-٩٧	٢٥
باء - تعميم المعلومات	٩٨-١٠٢	٢٦
أعمال المشورة والخدمات الاستشارية	١٠٣-١٠٦	٢٧
الحالة المالية	١٠٧-١٠٩	٢٨

مقدمة

١ - أنشئ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في عام ١٩٦٣ وتحددت ولايته بـ"إجراء بحوث بشأن المشاكل والسياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والروابط بين مختلف أنواع التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية أثناء المراحل المختلفة للنمو الاقتصادي". وقد تطورت أهداف المعهد ونهجه ونطاق عمله منذ فترة الستينات. وتركز عمل المعهد في البداية على تحسين الاحصاءات الاجتماعية واستكشاف العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما الافتراض القائل بأن التنمية الاجتماعية تتولد تلقائيا من النمو الاقتصادي والتحديث.

٢ - وطوال فترتي السبعينات والثمانينات اعتمد المعهد مفهوما أوسع للتنمية الاجتماعية يشمل ليس فقط الاهتمامات التقليدية المتعلقة بالسياسة العامة والتخطيط الاجتماعي كالصحة والتعليم والاحصاءات الاجتماعية ولكن أيضا القضايا المتعلقة بعدم المساواة والتمييز والحركات الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية. وسعى المعهد إلى تشجيع نهج متعدد الاختصاصات أكثر شمولا لبحوث التنمية الاجتماعية يركز على جوانب الاقتصاد السياسي المتعلقة بطبيعة عمليات اتخاذ القرار في المجتمع وقواه الاجتماعية المتعارضة في الغالب ومسألة من يفوز ومن يخسر في عمليات التغير الاقتصادي والاجتماعي. وكانت هذه القضايا في مقدمة البرامج الرئيسية للمعهد التي عالجت في ذلك الوقت الآثار الاجتماعية للثورة الخضراء، ودور التعاونيات في التنمية، واللاجئين، ومشاركة الجماهير، ومشاكل الأمن الغذائي.

٣ - ومنذ أواخر فترة الثمانينات اتسع نطاق عمل المعهد وأهدافه بدرجة كبيرة. وبحلول عام ١٩٩٣ تضاعف عدد البرامج مرتين وأصبح ٧٠ بلدا تقريبا موضع تركيز لبحوث المعهد. وفي حين ظلت الأهداف الرئيسية للمعهد تتمثل في تشجيع بحوث المقارنة الشاملة لعدة بلدان بشأن المشاكل والقضايا الحيوية للتنمية الاجتماعية وكذلك تعزيز القدرات البحثية في البلدان النامية، فقد نوع المعهد من دوره استجابة للطلبات والفرص المتغيرة لفترة التسعينات.

٤ - وأصبح المعهد يشترك على نحو أكبر في البحوث التطبيقية كاستجابة مباشرة منه لاحتياجات راسمي السياسات ومجتمع المانحين. ويُعتبر ما يسمى "بالبحوث العملية" التي تشمل الحوار فيما يتعلق بالسياسة العامة وبناء التوافق في الآراء جانبا مهما لبرنامجي المعهد الرئيسيين اللذين يتناولان سبل إدماج الاعتبارات المتعلقة بالجنسين في التخطيط الإنمائي وإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب. ويولي المعهد بالتالي اهتماما كبيرا لمسألة الجمع بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية في المناقشات المتعلقة بالقضايا الرئيسية للتنمية الاجتماعية. ويحاول المعهد من خلال تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات أن يكون بمثابة محفل دولي لتحليل القضايا الإنمائية وأن يجمع من خلال ذلك بين راسمي السياسات والمانحين والعلماء والمنظمات غير الحكومية والناشطين على المستوى الشعبي.

٥ - وأدى التركيز على البحوث التطبيقية إلى أن يدعم المعهد المؤتمرات العالمية المعنية بالقضايا الإنمائية التي انعقدت في السنوات الأخيرة في ريو دي جانيرو وكوبنهاغن وبيجين واسطنبول. ويتعاون المعهد أيضا على أساس أكثر انتظاما مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بالاشتراك مثلا في الأفرقة الاستشارية الرفيعة المستوى وفي إعداد التقارير وفي برامج البحوث المشتركة. ويجري الاضطلاع بأعمال استشارية مماثلة مع مجموعة من المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية والحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث والجامعات. ونفذ المعهد في السنوات الأخيرة بحوثا بناء على طلب الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العالمي للطبيعة بشأن قضايا مثل الآثار الاجتماعية للتدهور البيئي وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٦ - ويشمل هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وهو يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية وفقا للاختصاصات المبينة في نشرة الأمين العام (ST-SGP-126) المؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٦٣ التي تنص على أن يقوم مجلس إدارة المعهد من جملة أمور بتقديم "تقرير مرحلي عن أعمال المعهد" إلى اللجنة بانتظام.

٧ - وأحرز على مدى السنتين الماضيتين تقدم ملحوظ في تنفيذ برنامج عمل المعهد. وأنجز تقريبا عدد من مشاريع البحث الرئيسية التي بدأها المعهد قبل بضع سنوات. وشملت التوسع الزراعي والغابات المدارية، والأزمة والتكيف والتغير الاجتماعي، والنزاع العرقي والتنمية والمشاركة والتغييرات في علاقات الملكية في المجتمعات الشيوعية ومجتمعات ما بعد انحصار الشيوعية، والعنف السياسي والحركات الاجتماعية؛ واللاجئون والعائدون والمجتمع المحلي؛ والتفاعل والتنمية؛ والديناميات الاجتماعية لإزالة الغابات في البلدان النامية؛ والأثر الاجتماعي ـ والاقتصادي والسياسي لإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها؛ والمرأة والبيئة والسكان؛ وأصدرت هذه المشاريع، فضلا عن التقارير والمقالات وأوراق المناقشة عددا من الكتب المهمة.

٨ - وكانت أبرز السمات خلال السنتين الماضيتين العمل الذي اضطلع به المعهد فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والموئل الثاني. واستنادا إلى قوة الدفع التي أوجدها عمل المعهد أثناء هذه المؤتمرات، بدأ عدد من المشاريع الجديدة أو يجري الآن وضعها. وأحرز في الوقت ذاته تقدم كبير في تنفيذ برامج البحوث الأخيرة التي شملت مشروع إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب، والتعاون التقني وحياة المرأة، والبيئة والتنمية المستدامة والتغير الاجتماعي. ويرد فيما يلي تقرير بأنشطة هذه المشاريع بالإضافة إلى نماذج مختارة من الأعمال الجارية الأخرى.

المساهمات في مؤتمرات الأمم المتحدة

٩ - سعى المعهد على مدى السنوات إلى تقديم مساهمات فنية لمؤتمرات الأمم المتحدة. ويقوم المعهد في هذا الصدد بحشد شبكته العالمية من العلماء والناشطين والممارسين للتنمية وذلك سعيا منه

الـــى (أ) تشجيع دراسة القضايا الاجتماعية الرئيسية التي تناقش في مؤتمرات الأمم المتحدة و (ب) توصيل معلومات وأفكار جديدة للعمليات التحضيرية و (ج) توفير الدعم الجماهيري لإنجاح المؤتمرات. وقد صُمم الكثير من برامج بحوث المعهد في السنوات الأخيرة لدعم مؤتمرات الأمم المتحدة. وتُعمَّم النتائج المستخلصة من هذه المشاريع وتناقش في عدد من المحافل بما فيها المؤتمرات والحلقات الدراسية والشبكات الالكترونية ووسائط الإعلام الوطنية والدولية. وفضلا عن ذلك تفحص مجموعة الورقات الإعلامية والأوراق المعدة لمناسبات خاصة القضايا الرئيسية لمؤتمرات الأمم المتحدة.

ألف - مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

١٠ - اضطلع المعهد، بوصفه المؤسسة الوحيدة داخل الأمم المتحدة المكرسة بصفة كاملة لإجراء البحوث بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية برنامج عمل رئيسي هدفه تقديم مساهمة فنية في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، آذار/مارس ١٩٩٥). وساهمت أربع حلقات دراسية دولية بالإضافة إلى عدد من المؤتمرات الصغيرة ومناقشات الموائد المستديرة وحلقات الإحاطة الصحفية التي عُقدت أثناء دورات اللجنة التحضيرية ومؤتمر القمة الاجتماعي في إتاحة نتائج وتوصيات المعهد، بصورة مباشرة، لجميع المشتركين في المفاوضات المتعلقة بمشروع إعلان مؤتمر القمة وبرنامج العمل.

١١ - ومن بين البنود الثلاثة التي يتضمنها جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - التخفيف من حدة الفقر وإيجاد العمالة المنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي، ركَّز المعهد أساسا على هذا الأخير. وشملت مجالات العمل الرئيسية:

- نشر تقرير رئيسي من تقارير مؤتمر القمة الاجتماعي بعنوان حالات التشويش: الآثار الاجتماعية للعولمة،

- تنظيم مؤتمر دولي عن إعادة النظر في التنمية الاجتماعية قدم فيه بعض من أبرز المحللين للقضايا الاجتماعية آراءهم بشأن طبيعة التغيرات الاجتماعية الرئيسية المعاصرة والقوى والعمليات الأساسية وراء هذه التغيرات.

- مشروع بحث عن إعادة التشكيل الاقتصادي والسياسات الاجتماعية، يجري تقييما للأنواع الجديدة من البرامج الاجتماعية التي تنفذ في سياق تدابير التكيف الهيكلي في البلدان النامية.

- مشروع بحث وحلقة دراسية دولية عن مستقبل دولة (الرعاية الاجتماعية)، يدرس ديناميات دولة الرعاية الاجتماعية ومستقبلها.

- حلقة دراسية دولية عن إعادة التشكيل الاقتصادي والسياسات الاجتماعية تناقش وضع السياسات الاجتماعية في إطار العولمة في الاقتصادات الصناعية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال والاقتصادات النامية.

- مشروع بحث وحلقة دراسية دولية عن التنوع العرقي والسياسات العامة تدرس الاستجابات المتعلقة بالسياسات العامة في مجال النزاعات العرقية وتستكشف سبل تشجيع المصالحة في المجتمعات المتنوعة عرقيا.

- مشروع بحث عن التكامل الاجتماعي على المستوى الشعبي: البعد الحضري يدرس دور العمل المجتمعي والمنظمات في تعزيز التكامل الاجتماعي في المدن الكبرى في بلدان الشمال والجنوب.

- حلقتين دراسيتين تنظمان بالتعاون مع وكالات البحث والوكالات الحكومية الفرنسية لتعزيز الجهود الوطنية للتحضير لمؤتمر القمة الاجتماعي ومتابعته مع إيلاء اهتمام خاص لمشاكل بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

١٢ - وأتاح عمل المعهد الفرصة لتوليف وتلخيص النتائج المستمدة من العديد من مشاريع البحث الرئيسية التي اضطلع بها المعهد في السنوات الأخيرة بما في ذلك ما يتعلق منها بالتكيف الهيكلي والبيئة والتنمية والنزاع العرقي والعنف السياسي والمخدرات غير المشروعة، وفضلا عن ذلك جرى الاضطلاع بأعمال جديدة في عدة ميادين شملت التكامل الاجتماعي، والعولمة، والإصلاح المؤسسي، والشركات عبر الوطنية، والجريمة.

١٣ - وشرع المعهد في تنفيذ برنامج مكثف لطبع ونشر النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها البحوث اشتمل فضلا عن نشر تقرير المعهد لمؤتمر القمة الاجتماعي "حالات التشويش" على البدء في إصدار مجموعتين جديدتين من المنشورات لمؤتمر القمة الاجتماعي هما "الأوراق الإعلامية" و "الأوراق المعدة لمناسبات" وكذلك التقارير الخاصة بالمؤتمر وأوراق المناقشة والمقالات الصحفية والمنشورات التجارية. ويجري فيما يلي تسليط الضوء على مجالات مختارة من عمل المعهد من أجل مؤتمر القمة الاجتماعي.

١ - "حالات التشويش: الآثار الاجتماعية للعولمة"

١٤ - اتضح في وقت مبكر من العملية التحضيرية لمؤتمر القمة الاجتماعي، أن من المهم النظر في الصلات بين المشاكل الاجتماعية الرئيسية والاتجاهات ذات الصلة بالعولمة. وتصدى المعهد للتحدي المتمثل في تقديم تحليل شامل لبعض تلك المشاكل. واستطاع المعهد من خلال الاعتماد على برامجه للبحوث المتعلقة بالتكيف الهيكلي والنزاع العرقي والمخدرات غير المشروعة وإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب ومن خلال تكليفه لبعض الأخصائيين بإعداد أوراق بشأن كثير من القضايا الأخرى، أعد المعهد التقرير عن "حالات التشويش: الآثار الاجتماعية للعولمة". وكُتب التقرير الذي قُدم أثناء مؤتمر القمة

الاجتماعي ليكون في متناول عدد أكبر من القراء. وصدر باللغات الأسبانية والانكليزية والفرنسية وترجم فيما بعد الى الصينية والعربية والكورية.

١٥ - ويناقش الجزء الأول من التقرير التغيرات البالغة الأهمية المرتبطة "بالعولمة" والتي غيرت بشكل جذري نطاق المشاكل الاجتماعية وطبيعتها، ويفحص الجزء الثاني الصلات بين العولمة والقضايا الاجتماعية الرئيسية كالهجرة والجريمة والمخدرات والنزاع العرقي وإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب، أما الجزء الثالث فيدرس أثر العولمة على المؤسسات على الأصعدة المحلي والوطني والدولي ويقترح مسار إصلاح مؤسسي مطلوب لتوجيه عملية العولمة في اتجاه أكثر تماسكا.

١٦ - إن ما يبدو جليا من التحليل المقدم في التقرير هو أن من المرجح أن تقوم المؤسسات الدولية بدور أهم مما قامت به في السابق في التأثير على الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العالمية. ولهذا السبب يفحص الفصل الختامي قضية العولمة والمواطنة ويدرس الى أي مدى يمكن إلغاء الآثار الاستقطابية والتفكيكية للعولمة عن طريق نهج جديدة توضع على المستوى الدولي وتؤكد من جديد الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية لجميع الشعوب.

٢ - إعادة النظر في التنمية الاجتماعية

١٧ - تولى المعهد، في اليومين الأخيرين من مؤتمر القمة (١١ و ١٢ آذار/مارس) ١٩٩٥، عندما اجتمع رؤساء الدول في كوبنهاغن، رعاية مؤتمر دولي عن "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية". وطلب إلى عشرة أشخاص معروفين دوليا بأهمية أفكارهم وطرافتها، التحدث في المؤتمر ومعالجة الجوانب العويصة للتغير الاجتماعي الاقتصادي المعاصر و "إعادة النظر" في هذه المشاكل بشكل خلاق. وضمت هذه المجموعة من العلماء والكتاب المرموقين في الحقل الاجتماعي رالف داهريندورف، واميتاي ايتزيوني، ويوهان غالتونغ، وانطوني غيدنز، وإيريك هوبسبون، وفاطمة المرنيسي، وتيتسو ناجيتا، وإيما روثتشيلد، وولي سووينكا، وتانيانا تولستايا.

١٨ - ونشر المعهد خمسة من عروض المؤتمر في مجموعته من ورقات المناقشة. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت في نيسان/أبريل ١٩٩٦ المجموعة الكاملة لعروض المؤتمر في طبعة خاصة من مجلة "التنمية والتغير" بعنوان "آفاق المستقبل الاجتماعي، رؤى عالمية"، وصدرت أيضا في شكل كتاب نشرته دار بلاكويل (Blackwell).

١٩ - وترسم المقالات، التي تمتد عبر التخصصات الأكاديمية والقارات، صورة متشعبة عن التغير الاجتماعي. وتنبهنا لكي نأخذ العلاقة بين التنافس الاقتصادي العالمي والاستبدادية مأخذ الجد. وتشير إلى الأشكال الجديدة للترابط العالمي التي تتخذ فيها مصالح تتخطى الحدود الوطنية ولا تحمل إلا حدا أدنى من المساءلة أمام أية مجموعة سياسية واسعة النطاق من الجماهير لقرارات بمس سبل رزق الملايين. وتبحث مستقبل الدولة وتغير مقومات التوازن بين الحقوق الفردية والواجبات الجماعية في مختلف الأطر

الوطنية. وتبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في مفهوم العمل في المجتمع الحديث. وتقترح استراتيجيات للتعامل مع الأشكال الجديدة للمخاطر وتحسين نوعية الحياة.

٣ - إعادة تشكيل القطاع الاقتصادي والسياسات الاجتماعية

٢٠ - صمم مشروعان من مشاريع المعهد لتشجيع الحوار القائم على درجة أكبر من الاطلاع على مسائل الحماية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي في بيئة اقتصادية عالمية سريعة التغير. وبحث المشروع المتعلق "بمستقبل دولة الرعاية الاجتماعية" مشاكل تأمين الحماية الاجتماعية الأساسية داخل مختلف أنواع الاقتصادات السوقية الصناعية، في حين ركز المشروع المتعلق "بإعادة تشكيل القطاع الاقتصادي والسياسات الاجتماعية الجديدة" على قضايا مماثلة في العالم النامي.

٢١ - ومن النقاط الأعم، ولكن ربما أيضا من النقاط الأكثر إفادة التي أثيرت خلال المشروع الأول شدة تنوع المشاكل وطرق الاستجابة المتصلة بإصلاح دولة الرعاية الاجتماعية في الديمقراطيات الصناعية المتقدمة. ففي حين تنتهج البلدان في اسكندنافيا والأجزاء القارية من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، تقليديا، أساليب مختلفة إزاء توفير الرعاية، فإنها واجهت في العقود القليلة الماضية تحديات مماثلة: لا تتمثل في النمو البطيء للاقتصاد العالمي والتحدي الذي يمثله التكامل الاقتصادي العالمي فحسب، بل أيضا في تقدم السكان النسبي في السن والتغيرات الأساسية في الهيكل الاجتماعي.

٢٢ - ورغم أن العديد من التحديات متشابهة، فقد واجهتها البلدان المشمولة بالدراسة بطرق مختلفة وعلى مدى المجموعة الاتصالية التي تتراوح بين الدفاع عن توفير الرعاية الشاملة على أساس المواطنة من ناحية وترك الأمن الشخصي يعتمد إلى حد كبير على أحوال السوق من ناحية أخرى، يعمل معظم البلدان على إيجاد حلول وسطى تقوم على أساس تجاربها السابقة وأوضاعها السياسية الراهنة. وكما أشير إلى ذلك في التقرير الاستعراضي الشامل للمشروع، لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية فهم المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة في تحديد "المزيج" النهائي من التدابير الذي يمكن تحقيقه. وفي نهاية المطاف، فإن للمؤسسات أهمية أكبر من بيانات الموازنة.

٢٣ - وتناولت الأبحاث المتعلقة بالسياسات الاجتماعية في سياق إعادة تشكيل القطاع الاقتصادي في البلدان النامية بالدرس الأساس المنطقي الكامن وراء مجموعات التكيف الاجتماعي - أو كما تُسمى عموما "شبكات السلامة الاجتماعية" - التي تنطوي عادة في نفس الوقت على خدمات واستحقاقات اجتماعية مستهدفة وشتى أنواع "الصناديق الاجتماعية" القائمة على أساس المشاريع. وشمل المشروع دراسات حالة إفرادية لـ ١٣ برنامجا من ذلك القبيل استحدثت للتخفيف من التكاليف الاجتماعية للتكيف. وأشارت الأبحاث إلى أن النهج القائمة على أساس المشاريع في توفير الخدمات الاجتماعية في إطار التكيف تواجه عددا من القيود. فهي لا تستطيع عموما الوصول إلى نسبة صغيرة من السكان المعوزين، بل وتجد صعوبة أكبر في الوصول إلى أفقر قطاعات المجتمع.

٢٤ - وقد وجهت نتائج هذين المشروعين إلى داخل العملية التحضيرية لمؤتمر القمة عن طريق حلقة دراسية دولية عن "إعادة تشكيل القطاع الاقتصادي والسياسات الاجتماعية"، وقد عرض تقريرها الأولي على المشاركين في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، وعن طريق فرقة معنية بالتكيف الاجتماعي والسياسات الاجتماعية، انعقدت أثناء الدورة التحضيرية ذاتها. ونوقشت النتائج أيضا في الحلقة الدراسية عن "مستقبل دولة الرعاية الاجتماعية من منظور عالمي: مناقشة دولية"، التي اشترك في استضافتها المعهد والمعهد الدانمركي للبحوث الاجتماعية ووزارة خارجية الدانمرك، بوصفها من الأحداث الرسمية لمؤتمر القمة الاجتماعي.

٢٥ - وبرزت من هذين المشروعين مجموعة من المنشورات، بما في ذلك ورقتان أعدتا بمناسبة مؤتمر القمة، وثلاث ورقات مناقشة، وتقرير واحد عن المؤتمر وكتابان للبيع التجاري. وصدرت في حزيران/يونيه ١٩٩٥ دراسات حالة إفرادية مختارة من المشروع المتعلق بـ "إعادة تشكيل القطاع الاقتصادي والسياسات الاجتماعية" بوصفها عددا خاصا من المجلة الأوروبية للبحوث الإنمائية وصدرت بعد ذلك في شكل كتاب لفرانك كاس. واشترك المعهد ودار ساج للنشر في عام ١٩٩٦ في إصدار "دول الرعاية التي تمر بمرحلة انتقالية".

٤ - متابعة مؤتمر القمة الاجتماعي

• بعد مؤتمر القمة الاجتماعي: تنفيذ برنامج العمل

٢٦ - شكل اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في جنيف، في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٥، عنصرا مبكرا هاما في المتابعة الرسمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد انتهز المعهد فرصة حضور العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية المؤتمر لاجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فنظم حلقة دراسية دامت نصف يوم في قصر الأمم يوم ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٢٧ - وأبرزت العروض التي قدمها متحدثون من وكالات الأمم المتحدة وحكومات وطنية ومنظمات غير حكومية الفروق بين الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية مؤتمر القمة وأشارت إلى القضايا التي يتعين حلها في عملية التنفيذ. وتشمل هذه القضايا مسائل المسؤولية المؤسسية داخل الأمم المتحدة ذاتها؛ ومشاكل تصميم نظام مناسب لرصد الامتثال للالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن؛ وصعوبة التوفيق بين الالتزام بالنمو الاقتصادي السوقي الحر وتزايد الإنفاق الاجتماعي في عالم يزداد عولمة؛ وأرجحية ألا تتوفر لحكومات أفقر بلدان العالم الموارد اللازمة للاضطلاع بالمسؤولية الوطنية عن التخفيف من حدة الفقر والبطالة. ودارت أيضا مناقشة عريضة لقصور المنظمات غير الحكومية كما ساد شعور عام بأنه يتوقع من "المجتمع المدني" القيام بأكثر مما يستطيع في عملية التنفيذ.

٢٨ - وصدر، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تقرير عن الحلقة الدراسية للمعهد - بما في ذلك معلومات عن مبادرات ما بعد مؤتمر القمة التي اتخذتها منظمات أساسية لم تحضر الاجتماع - ووزع على نطاق واسع.

• التنمية الاجتماعية والسياسات العامة

٢٩ - شدد مؤتمر القمة الاجتماعي على أهمية السياسات الاجتماعية والاقتصادية السليمة في القضاء السريع على الفقر وبلوغ أهداف الصحة والتعليم. وقد بدأ المعهد مؤخرا مشروع بحوث عن "التنمية الاجتماعية والسياسات العامة" يسعى الى فهم الأسباب الكامنة وراء التنمية الاجتماعية الأفضل لبعض البلدان النامية. وتظهر البيانات المتوفرة أن بعض البلدان لها مؤشرات اجتماعية أفضل بشكل متميز مقارنة بمستوى دخلها الفردي. وتعرف التنمية الاجتماعية لأغراض هذه الدراسة بمؤشرات الصحة والتعليم ونسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر. وسيفحص الباحثون نوعية البيانات المتاحة وتطور المؤشرات الاجتماعية على مدى السنين. وسيتمثل الجزء الأساسي للدراسة في تحليل للعوامل الكامنة وراء الأداء الاجتماعي الأفضل للبلدان المختارة. وسيجري التحليل على ثلاثة مستويات مترابطة - العوامل التاريخية والسياسية، وكمية الموارد وكفاءة استخدامها في التنمية الاجتماعية، وتنظيم الترتيبات المؤسسية.

٣٠ - وتجري حاليا بحوث عن جامايكا وسري لانكا وشيلي والصين وفييت نام وكوبا وكوستاريكا وكيرالا وهي التي أثارت إنجازاتها في ميدان الصحة والتعليم قدرا كبيرا من الاهتمام والنقاش. ويكمن إسهام هذا المشروع، الذي يستند الى مواد ثانوية، في استخدام إطار عام متكامل في تحليل تجاربها. ومن المؤمل أن تكون الدروس المستخلصة من تجارب هذه البلدان مفيدة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي تسعى الى محو الأمية وتوفير التعليم الأساسي الشامل وتخفيض معدل وفيات الرضع. وعرضت الأشكال الأولية لبعض دراسات الحالة الإفرادية في حلقة دراسية عقدت في أوتاوا في أيار/ مايو ١٩٩٦، اشترك في تنظيمها المعهد والوكالة الكندية للتنمية الدولية ومركز بحوث التنمية الدولية.

• العولمة والمواطنة

٣١ - أبرز عمل المعهد من أجل مؤتمر القمة الاجتماعي أهمية الاتجاهات نحو زيادة الترابط العالمي في العديد من المجالات، من مجال الاقتصاد الكلي إلى المجالين الاجتماعي والثقافي. واستكشفت منشورات، منها "حالات التشويش" وغيرها من ورقات الإحاطة أو الورقات التي أعدت بمناسبة مؤتمر القمة، الآثار المتناقضة لـ "العولمة"، التي تخلق فرصا جديدة للتعاون على نطاق دولي وتطرح في نفس الوقت تحديات عجيبة للأشكال القائمة للتضامن والحماية الاجتماعية. والسؤال المطروح، الملاحظ في الصفحات الأخيرة من "حالات التشويش" هو ما إذا يمكن إلغاء الآثار الاستقطابية والتفكيكية للعولمة عن طريق نهج جديدة توضع على المستوى الدولي وتؤكد من جديد الحقوق الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع الشعوب.

٣٢ - ما هي المستلزمات المؤسسية والسياسية لتعزيز الآليات الأساسية للتضامن الاجتماعي على المستوى الدولي؟ كيف يمكن تخفيف الاتساع السريع وغير المقيد تقريبا للأسواق العالمية ضمن إطار عبر وطني يتسم بدرجة عالية من الاحتكار من جانب أقلية - عن طريق الالتزام بأشكال معينة من أشكال إعادة التوزيع على نطاق عالمي؟ كيف يمكن للشعوب في كل مكان أن تتعاون على نحو فعال لتأكيد حقوق

أساسية معينة من حقوق الإنسان والدفاع عنها؟ وتكمن القضايا العملية جدا التي تثيرها تساؤلات مثالية على ما يبدو مثل هذه في صلب أي جهد لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٣٣ - وستجري مناقشة التحديات السياسية والاقتصادية والمؤسسية التي تطرحها الحاجة الى ابتكار ميثاق اجتماعي عملي في عالم يزداد عولمة في "مؤتمر للمعهد عن العولمة والمواطنة"، سيعقد في جنيف في الفترة من ٩ الى ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وسيشتمل هذا الحدث على محاضرات عامة وأفرقة عمل فضلا عن جلسات عمل مصغرة.

باء - المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

٣٤ - من بين مجالات الاهتمام العشر الحاسمة التي قامت اللجنة المعنية بمركز المرأة بتوجيه اهتمام المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إليها (بيجين، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، تركزت أعمال المعهد على اثنين منها في سياق التحضير للمؤتمر وهما:

- عدم المساواة فيما يتعلق بوصول المرأة إلى الهياكل والسياسات الاقتصادية والعملية الانتاجية ذاتها، والاشتراك في تعريفها؛ و

- عدم وجود آليات كافية على جميع الصعد لتعزيز النهوض بالمرأة.

٣٥ - ومن الاسهامات الرئيسية للمعهد في المؤتمر سلسلة الورقات المعدة لمناسبات خاصة، والتي أوردت بعض نتائج مشروع "التعاون التقني وحياة المرأة: إدماج المسائل المتعلقة بمراعاة الفوارق بين الجنسين ضمن السياسات الإنمائية"، وتجري مناقشتها فيما يلي. ومن بين المواضيع التي استكشفتها تلك الورقات مسألة مراعاة الفوارق بين الجنسين وتنمية المشاريع الصغيرة، وتوظيف المرأة في الصناعات والخدمات المتصلة بالتجارة، والجوانب المتصلة بمراعاة الفوارق بين الجنسين في سياسات السكان. وتتيح ورقات عديدة أخرى استعراضات نقدية للطريقة التي تتناول بها مختلف مؤسسات صنع السياسات المسائل المتصلة بمراعاة الفوارق بين الجنسين - بما في ذلك الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية وحكومات البلدان النامية. ويجري إعداد مجموعة أوراق محررة عن مراعاة الفوارق بين الجنسين والمؤسسات، بما في ذلك نسخ منقحة من هذه الورقات لنشرها عند ناشر تجاري.

١ - مراعاة الفوارق بين الجنسين في سياسات الاقتصاد الكلي: المفاهيم والمؤسسات

٣٦ - في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، استضاف المعهد في محفل المنظمات غير الحكومية في هوايرو مناقشة لمائدة مستديرة، عنوانها مراعاة الفوارق بين الجنسين في سياسات الاقتصاد الكلي: المفاهيم والمؤسسات. وكان المشتركون في المناقشة من الباحثين في الاقتصاد النسائي. وشهدت تقاريرهم بالتقدم الكبير الذي أحرزه خبراء الاقتصاد النسائي لا من حيث الاعتراض على نماذج الاقتصاد الكلي من منظور مراعاة الفوارق بين الجنسين فحسب وإنما أيضا من حيث تقديم نماذج بديلة تشمل بالفعل مراعاة الفوارق

بين الجنسين كفئة تحليلية. وقد بيَّن المشتركون إلى أن مدى تتأثر نتائج الاقتصاد الكلي "التي لا تراعى فيها الفوارق بين الجنسين" فيما يبدو، مثل الاستجابة للعرض الزراعي، وأنماط الانفاق، ومستويات النمو، تأثيرا عميقا في الواقع بالطريقة التي تنظم بها العلاقات الزوجية والعلاقات بين الجنسين في المجتمعات المختلفة.

٣٧ - وأثناء تقديم العروض أشير مرارا إلى طرق إدخال تلك المجموعات الناشئة من الأعمال التحليلية في عملية السياسة العامة والعقبات التي تعترض التقدم على كل من الصعيدين الوطني والدولي. ولئن أبرز المشتركون أهمية دور الدعوة الذي تقوم به جماعات لصالح مراعاة الفوارق بين الجنسين، فإنهم تكلموا عن خطر الانشقاق المحتمل بين دعاة الحركة النسائية وبين خبراء الاقتصاد النسائي الذي يعود جزئيا على الأقل للغة التقنية التي يستخدمها الأخيرون.

٢ - مراعاة الفوارق بين الجنسين في التيار الرئيسي: العقبات والفرص

٣٨ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ عقدت فرقة عمل ثانية اجتماعا برعاية كل من المعهد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطوعي الأمم المتحدة، وكان عنوان الاجتماع مراعاة الفوارق بين الجنسين في التيار الرئيسي: العقبات والفرص أثناء انعقاد المؤتمر الرسمي في بيجين. وضم الفريق باحثين وممارسين في مجال الفوارق بين الجنسين، أجروا تقييما نقديا للتقدم فيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على المسائل المتعلقة بالجنسين في مختلف هيئات صنع السياسات طوال العقد الماضي.

٣٩ - وبيَّن المشتركون بعض نواحي التقدم المحرز من أجل تعزيز الاهتمام بشواغل المرأة داخل المؤسسات الحكومية ووكالات التنمية، بما في ذلك إنشاء وحدات للمرأة وتصميم مبادئ توجيهية وخطط عمل تتعلق بقضايا المرأة. ودرسوا أيضا العوامل التي أسهمت في تحقيق تلك المكاسب، بما في ذلك الدعم القوي المقدم من الإدارة العليا، والاستخدام الاستراتيجي للتغييرات التي طرأت على النظم السياسية، و "الكتلة الحرجة" من النساء داخل المؤسسات العامة، وفي منظمات المجتمع المدني. إلا أن المتكلمين أعربوا أيضا عن القلق بشأن الفسق المتزايد السرعة للتغيير. وأثيرت تساؤلات حول المكاسب التي يمكن تحقيقها نتيجة لوضع قوائم ضبط تتعلق بالجنسين ومبادئ توجيهية ترمي إلى مراعاة الفوارق بين الجنسين في "التيار الرئيسي" في حين أن المحيط العام الذي يميز السياسات والذي تحدده أولويات السوق الحر الجديد يقيد بالفعل التقدم في اتجاه المساواة بين الجنسين.

٤٠ - وكمتابعة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يعد المعهد ورقة يحلل فيها برنامج عمل بيجين. وستقيّم الورقة إلى أي حد أولى منهاج العمل - ومناقشات المؤتمر، ومحفل المنظمات غير الحكومية للمسائل الاقتصادية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية أهمية أكبر مما أولته لها مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة المعنية بالمرأة. كما سينظر أيضا في مدى ما يقدمه منهاج العمل من أدوات للتحول الاقتصادي تجاه سياسة عامة للاقتصاد الكلي أكثر مساواة بين الجنسين.

جيم - الموئل الثاني

٤١ - كما هو الحال بالنسبة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، أسهم المعهد في المحتوى الفني للموئل الثاني (اسطنبول، حزيران/يونيه ١٩٩٦)، وذلك بإحالة نتائج البحوث إلى العملية التحضيرية وإلى "مؤتمر قمة المدينة" ذاته. ويستمد البحث الذي جاء به المعهد إلى عملية الموئل، من تعاون المعهد المستمر مع متطوعي الأمم المتحدة من أجل فهم أدوار وآثار المنظمات المجتمعية ومنظمات المتطوعين بصورة أفضل، في مكافحة المشاكل الاجتماعية في المناطق الحضرية فضلا عن القيود التي تواجه تلك الجهود.

١ - التكامل الاجتماعي على المستوى الشعبي: البعد الحضري "الرصيفي"

٤٢ - بدأ المعهد ومتطوعو الأمم المتحدة هذا المشروع في منتصف عام ١٩٩٤، من أجل توثيق وتحليل تجارب المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية وأفرقة المتطوعين في العمل مع فئات السكان الحضرية الضعيفة أو التي على هامش المجتمع في ١٦ مدينة في أربع قارات. وقد نشرت النتائج الأولية للمشروع ونوقشت في مؤتمر القمة الاجتماعي كما أحيلت إلى العملية التحضيرية للموئل الثاني. ومن أهم النتائج التي تمخض عنها المشروع أن المنظمات الجماهيرية (المنظمات المجتمعية والمنظمات الشعبية وأفرقة المتطوعين) لا ترى لها مستقبلا في الدخول في مواجهة دائمة مع الدولة ومنافستها. بل إنها تريد دولة مسؤولة تتسم بالكفاءة على جميع المستويات - دولة تستجيب لاحتياجات جميع السكان، وتتحلى بروح المساءلة تجاه تلك الاحتياجات. وفي كثير من البلدان سيتطلب تحقيق هذا إجراء إصلاحات وتعزيز الحكومات المحلية بطرق تمكّنها من أن تصبح شريكة أفضل للمجتمعات المحلية عند تنفيذ استراتيجيات تنمية من القاعدة إلى القمة.

٢ - العمل التطوعي والديمقراطية المحلية: شراكة من أجل مستقبل حضري أفضل

٤٣ - اضطلع المعهد - ومتطوعو الأمم المتحدة بمشروع البحث العملي الثاني هذا الشامل لعدة مدن، في خمس مدن كانت جزءا من المشروع السابق وهي: شيكاغو وجوهانسبرغ - سويتو، وليما، ومومباي، وساو باولو. ويهدف المشروع إلى التعرف على أوجه نجاح التعاون بين المنظمات المجتمعية ومنظمات المتطوعين، من جهة، والحكومات المحلية من جهة أخرى ومعوقاته في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، واستخدام تلك المعلومات من أجل بدء وإثراء حوار بين الجهات الفاعلة المحلية بشأن الطرق العملية لتعزيز التعاون من هذا القبيل في المستقبل. وأوجه التعاون التى يسعى المشروع إلى توثيقها هي التي تنم عن شراكة نشطة غير استغلالية بين وكالات الحكومة العاملة على الصعيد المحلي، والمنظمات المجتمعية. ومع أن الموئل الثاني أتاح مناسبة لبدء الحوار في مجموعة من المدن الكبيرة في أربع قارات، فإن المرحلة البحثية لن تكتمل إلا في أواخر عام ١٩٩٦.

٤٤ - ومع ذلك فقد نوقشت نتائج البحوث الأولية في اجتماع لمشروع عقد في اسطنبول قبيل عقد الموئل الثاني. ويشير البحث إلى أن العلاقات القائمة بالفعل على تقاسم السلطة بين المنظمات المجتمعية للفئات التي تعيش على هامش المجتمع أو الضعيفة وبين السلطات المحلية نادرة في الواقع. ويبدو أن كثيرا من أشد أنواع التعاون إيجابية يعتمد على دعم المسؤولين المتعاطفين، الذين كثيرا ما يكونون في مراكز

رفيعة. أما علاقات التعاون الأخرى فكثيرا ما تخفي علاقات وممارسات تنم عن التبعية. ويؤدي الافتقار إلى الدعم المؤسسي الذي يعزز العلاقات بين الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني إلى إعاقة نمو شراكات حقيقية بين السلطات المحلية والفئات الضعيفة أو التي تعيش على هامش المجتمع. وحتى عندما توجد منظمات مجتمعية قوية فإن التعاون مع السلطات المحلية كثيرا ما يؤدي إلى بدء عملية استيعاب أفراد من داخل المنظمة، ولا سيما عندما تصبح المنظمة مرهقة بالمسؤوليات عن إنجاز وإدارة "خدمات عامة". وقد أوجز الاجتماع التوصيات في ثلاثة مجالات عامة من أجل تعزيز البيئة التي يمكن أن ينمو فيها التعاون الحقيقي وهي: إضفاء الطابع المؤسسي، وبناء القدرات والموارد.

• الأنشطة في الموئل الثاني

٤٥ - نظم المعهد خلال الموئل الثاني خمس مناسبات لنشر نتائج الجوانب المختلفة للمشاريع السالفة الذكر. وقد عقدت ثلاث مناسبات في محفل المنظمات غير الحكومية، وعقدت رابعة في مركب غوموسويو الجامعي التابع لجامعة اسطنبول التقنية وعقدت الخامسة في ضاحية غلاطة في اسطنبول. وعرضت في المناسبتين الأوليتين النتائج والتوصيات المؤقتة للمشروع المعني بعمل المتطوعين والديمقراطية المحلية: شراكة من أجل مستقبل حضري أفضل. ونوقشت في المناسبة الثالثة ممارسات بناء قدرات التخطيط المجتمعية في منظمات الفقراء باستخدام منهجيات البحث العملي. أما المناسبة التي عقدت في غوموسويو، فقد أبرزت أكثر "الممارسات الواعدة" من بين الحالات التي درست في مشروع عمل المتطوعين والديمقراطية المحلية: شراكة من أجل مستقبل حضري أفضل. أما المناسبة الأخيرة فكانت بيانا عمليا للتخطيط عن طريق المشاركة دار على مدى تسعة أيام في ضاحية غلاطة في وسط اسطنبول. واستندت هذه المناسبة فضلا عن الدورة الثالثة التي بحثت فيها التجارب المستخلصة من البحوث العملية في المجتمعات المنخفضة الدخل، بصفة خاصة إلى نتائج المشروع المتعلق بالتكامل الاجتماعي على المستوى الشعبي: البعد الحضري "الرصيفي"، وقد حضر هذه المناسبات بعض المشتركين في المشروع.

٤٦ - وبالإضافة إلى نشر النتائج من خلال مناسبات الموئل، ظهرت ورقتا مناقشة ومقالتا مجلة كما يجري استعراض عدة دراسات حالة لنشرها. ويتوقع أن تتاح النتائج الرئيسية لمشروع عمل المتطوعين والديمقراطية المحلية: شراكة من أجل مستقبل حضري أفضل، خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦، كما سينشر في عام ١٩٩٧ تحليل شامل لعدة بلدان وموجز للأنشطة في مجلد محرر. وكمتابعة لهذا المشروع، اقترح المعهد بذل سلسلة من الجهود لرصد اتجاهات التعاون بين السلطات المحلية والمنظمات المجتمعية. ولن تسع هذه العملية إلى التعرف على عدد حالات التعاون وطابعها، فحسب بل أيضا تتبع معظم العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهمة التي تقيد إمكانية التعاون الحقيقي بين المنظمات المجتمعية والسلطات المحلية.

البرنامج المستمر للبحوث

ألف - تحديات إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب

١ - مشروع بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب

٤٧ - اشترك المعهد وبرنامج الدراسات المتعلقة بالاستراتيجيات والأمن الدولي بمعهد الدراسات الدولية العليا (جنيف) في عام ١٩٩٤ في إنشاء مشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب. ويستجيب المشروع بذلك الى الاعتراف المتزايد للمجتمع الدولي بأن المساعدة الدولية الراهنة المقدمة للمجتمعات في فترة ما بعد المنازعات لا تحقق في كثير من الأحيان هدفها المتمثل في إعادة بناء البلدان التي مزقتها الحرب وتعزيز السلام. ويختلط الأمر حول مهام المجتمع الدولي ومن يضطلع بها وتحديد المسؤوليات ومن يتحملها، والعلاقة بين ردود الفعل اللاحقة في مجال السياسة العامة.

٤٨ - ويهدف مشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب الى تلبية الحاجة الى اعتماد نهج كلي ومتناسق لعملية إعادة البناء. ويشجع الجهات الفاعلة الرئيسية الخارجية والداخلية (المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية) في البلدان التي مزقتها الحرب على أن تقوم جماعيا، بمساعدة فريق بحث محلي تابع لمشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب، بتحليل التفاعلات المعقدة بين أنشطة حفظ السلام، والإغاثة، والتأهيل، والتنمية، وأن تقوم جماعيا بتحديد ردود فعل جديدة أكثر تكاملا في مجال السياسة العامة. وهي تدرك، بوصفها جهات فاعلة تشارك في نهج استراتيجي في عملية إعادة البناء، أن لها مصلحة في تنسيق أنشطتها وإدماج سياساتها، وتوسيع نطاق دعمها.

٤٩ - ويتطلب ضمان تقديم الدعم السياسي والمؤسسي للمشروع اقامة اتصالات رفيعة المستوى ومنتظمة والمحافظة عليها، وشعورا قويا بالمصلحة السياسية. وتسهل آليتان للمشروع هذا العمل السياسي. وتتمثل إحدى الآليتين في العملية الاستشارية الدورية التي تعقد مرتين في السنة بين المانحين وتجمع الممثلين عن المانحين الرئيسيين والجهات العاملة في مجال المساعدة الدولية. وتشارك الآن ١٩ حكومة ومنظمة دولية في العملية الاستشارية، وأعربت سبع جهات أخرى عن اهتمامها بالانضمام في المستقبل القريب. وتتمثل الآلية الأخرى في الفريق الاستشاري الأقدم للمشروع الذي يتألف من أشخاص بارزين مطلعين في ميدان إعادة البناء في فترة ما بعد المنازعات. ويعمل المشاركون في العملية الاستشارية والفريق الاستشاري بنشاط في تطبيق أفكار المشروع في وكالاتهم/حكوماتهم ودوائرهم الخاصة. واستمر التعاون بين الوكالات، إذ يؤدي مشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب دورا بارزا بصفة متزايدة في مختلف اجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة والاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

٥٠ - وقد أنشأت المشاريع القطرية التابعة لمشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب، التي نظمت في مجتمعات مختارة مزقتها الحرب (إريتريا، وغواتيمالا، وموزامبيق، والصومال)، عمليا، آلية (فريقا للمشروع) تتيح محفلا محايدا تجتمع فيه الجهات الفاعلة الرئيسية الخارجية والداخلية. وتختار جماعيا قضايا إعادة

البناء ذات الصلة التي يتعين مناقشتها وتحليلها، ومن ثم تشرع في عملية يتوقع أن تؤدي الى زيادة التكامل السياسي والتنسيق التنفيذي. وتهدف البحوث - التي يشترك في الاضطلاع بها باحثون محليون - الى إزالة الطابع السياسي عن المناقشة عن طريق فصل الجوانب التقنية للمشكلة عن الجوانب السياسية وعن طريق إعطاء الجهات الفاعلة منظورا أوسع للقضايا. والمراد من البحث الميداني أيضا هو توفير منظور محلي لعملية إعادة البناء.

• إريتريا

٥١ - اختار الفريق الإريتري للمشروع في شباط/فبراير ١٩٩٦ خمسة مداخل للدراسة المتعمقة. فما زالت قطاعات كبيرة من المجتمع الإريتري تعتمد على المعونة الغذائية. وستضطلع البحوث المتعلقة بالأمن الغذائي أولا بتقييم درجة الافتقار الى الأمن الغذائي ثم بدراسة السياسات والبرامج التي وضعت لتحسين الحالة وتسهيل الانتقال من المعونة الغذائية الى الأمن الغذائي.

٥٢ - وقد تم منذ فترة وجيزة إنشاء إدارة إقليمية جديدة لتكون جزءا من العملية الجارية لإرساء الديمقراطية. وستحدد البحوث في مجال الحكم أوجه القوة والضعف في الإدارة الإريترية. وبالاضافة الى ذلك، ستقيم هذه البحوث القدرات المؤسسية على تحقيق الأهداف المذكورة المتعلقة بالمشاركة الواسعة للمجتمع المدني في اتخاذ القرارات السياسية.

٥٣ - وكان للحرب حتما أثر خطير طويل المدة على قدرة الموارد البشرية في المجتمع الإريتري. وسيقيم البحث القدرات القائمة والاحتياجات الإنمائية عن طريق عقد مقابلات مع منظمات مختارة في القطاع العام والخاص.

٥٤ - وما أصاب الهياكل الأساسية في البلد من دمار شبه كامل يشكل عقبة رئيسية أمام عملية إعادة البناء. وسيقيم البحث في هذه النطقة أولا الحالة الراهنة للهياكل الأساسية، ثم يركز على أثر تحسين خدمات الاتصالات لا سيما الطرق، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وإمدادات الطاقة، على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥٥ - ونسبة كبيرة من السكان مؤلفة من اللاجئين، ومن الجنود المسرحين الذين لم يعد كثير منهم بعد الى وطنهم. ويهدف البحث في مجال إعادة ادماج السكان المتأثرين بالحرب في المجتمع الى تحديد طبيعة ونطاق المشكلة ودراسة السياسات والبرامج القائمة التي تستهدف مختلف الفئات. وسيولى أيضا اهتمام للمجموعات التي تحملت بنفسها مسؤولية الاستيطان، وباستراتيجيات إعادة إدماجها.

٥٦ - وتم تكوين أفرقة عاملة حول المداخل المختارة. وأهم إنجاز حققه المشروع القطري حتى الآن هو ربما ظهور دينامية جماعية إيجابية تتولى في إطارها مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة الداخلية

والخارجية الملكية الجماعية للمشروع والمسؤولية الجماعية عنه. ويعتزم عقد حلقة العمل الوطنية النهائية لتقييم نتائج مشروع البحث العملي هذا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

• موزامبيق

٥٧ - قرر الفريق الموزامبيقي للمشروع، في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٦، تركيز بحثه على إعادة إدماج الجنود المسرحين، وتحقيق اللامركزية، والمشاركة في الحكم الذاتي المحلي، وأثر التكيف الهيكلي على الزراعة، والاتصالات الاجتماعية في مجال الديمقراطية والتنمية. ويتوقع أن يستمر تنفيذ خطة عمل، تشمل الاجتماعات، والأبحاث، والتقارير، والتقييم حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وهو الموعد المقرر لعقد حلقة العمل الوطنية النهائية. ويلبي مشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب الحاجة الملموسة على نطاق واسع الى محفل وطني لإجراء مناقشات منتظمة من خلال إتاحة مكان محايد تستطيع فيه جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في موزامبيق مناقشة مسائل فنية ذات أهمية وطنية.

• غواتيمالا

٥٨ - تم في نيسان/أبريل ١٩٩٦ تعيين باحث غواتيمالي أقدم ليقيم ما إذا كان هناك توافق للآراء بين الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن فائدة المشروع القطري لمشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب، وليحدد على نحو دقيق الدور الذي يمكن أن يؤديه المشروع، وليقدم اقتراحات بشأن التأسيس العملي للمشروع، وليقترح برنامجا مؤقتا ومرشحين لفريق بحث تابع لمشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب في غواتيمالا. وعلى إثر التوصيات التي قدمها، تم بصورة رسمية إنشاء فريق قطري تابع لمشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب وبدأ العمل الميداني في آب/أغسطس ١٩٩٦.

• الصومال

٥٩ - يمثل الصومال حالة صعبة بشكل خاص وتنطوي على تحد، وتكتسي التحقيقات والاستشارات التحضيرية مع الجهات الفاعلة الخارجية والداخلية ذات الصلة صبغة حساسة بصفة خاصة وتستغرق وقتا طويلا. وأكدت المشاورات التي عقدت في آذار/مارس ١٩٩٦ على الأهمية المحتملة لمشروع مثل مشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب في الصومال، إذ يمكن لهذا المشروع أن يساعد على تركيز اهتمام الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية على برامج التأهيل البناءة وأن يكون له مع مرور الوقت تأثيرا يساهم في تحقيق الاستقرار. وتم تأكيد النهج دون الإقليمي المتبع بالنسبة للصومال، أي البدء في مشروع فرعي لمشروع للمجتمعات التي مزقتها الحرب في مناطق مختارة من الصومال، على أن يكون ذلك ضمن الإطار الأكبر لمشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب يشمل الصومال بأكمله. وقد تم تحديد عدة مناطق دون إقليمية مستقرة بما فيه الكفاية وتتمتع بظروف تسمح على الأرجح ببدء أنشطة المشروع. وعلى إثر الرد الإيجابي العام الذي تم الإعراب عنه أثناء هذه المشاورات، يعتزم إرسال بعثة الى شمال شرق الصومال، وهي أول منطقة دون إقليمية تم اختيارها، الأمر الذي سيسمح بتجريب جدوى نهج مشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب في الميدان والتوصل الى اتفاقات مع الجهات الفاعلة الرئيسية الموجودة في المنطقة.

٦٠ - ونشأ عن هذا المشروع ثلاثة أنواع من المنشورات: نشرة إخبارية تفاعلية "تحدي السلام" ومجموعة ورقات معدة لمناسبات خاصة، وسلسلة أبحاث. ويعتزم أيضا إصدار سلسلة من ورقات تأمل صغيرة باسم "المنظورات". وتسمح القاعدتان للبيانات التابعتان للمشروع وموقع على الانترنت بين المؤسسات والأفراد المهتمين بإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب اتصالات تتسم بفعالية أكبر.

٦١ - وستصدر الأفرقة القطرية تقييمات نهائية للمشاريع القطرية ومجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات والتوصيات التنفيذية، بالاضافة الى عدد من الورقات والتقارير المستمدة من حلقات العمل والحلقات الدراسية، والشهادات المحلية، والدراسات المواضيعية والتاريخية. وسيصدر أيضا تقرير مقارنة استعراضي عام نهائي أثناء المرحلة التقييمية للمشروع، المقرر إجراؤها في صيف عام ١٩٩٧، عن طريق استخدام البيانات المستمدة من المشاريع القطرية ومن نتائج البحوث الأخرى.

٢ - أوجه الضعف واستراتيجيات التصدي في كمبوديا

٦٢ - يتألف المشروع من ثلاث دراسات مستقلة حول الأمن الغذائي، وأوجه الضعف النفسي - الاجتماعي، والاستراتيجية الإنمائية والدولة الكمبودية.

• الأمن الغذائي في كمبوديا

٦٣ - تعالج هذه الدراسة، التي ستستغرق سنتين ويضطلع بها معهد كمبوديا للموارد الإنمائية، حالة الأمن الغذائي واستراتيجيات التصدي التي تتبعها الفئات الضعيفة فضلا عن ردود الفعل المؤسسية إزاء القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي. وهي تهدف أيضا الى تعزيز القدرة البحثية داخل المعهد. وقد انتهت المرحلة الأولى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٦٤ - ويحدد تقرير المرحلة الأولى طبيعة انعدام الأمن الغذائي المعاصر في كمبوديا ويحتج في ذلك بأن المشكلة الرئيسية تتمثل في الحصول على الغذاء وليس في توفره، ويكشف التقرير عن العوامل المتنوعة الزراعية - الإيكولوجية، والمؤسسية، والعوامل المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والعوامل السوقية، والأمنية، والاجتماعية - الهيكلية التي تؤثر في الأمن الغذائي على المستوى الوطني ومستوى الأسر المعيشية. ويتضمن التقرير تقييما موجزا لما تفعله أو لا تفعله الوكالات المختلفة للتصدي لمشكلة الأمن الغذائي، ويحتج في ذلك بأنه على الرغم من أن بعض الوكالات الحكومية والدولية تحدد الأمن الغذائي بوصفه قضية إنمائية ذات أولوية، فإنها لم تضع سياسات أو برامج أو مشاريع تتصدى على نحو مباشر أو منهجي لمشاكل الأمن الغذائي.

٦٥ - ولم تنظر وكالات كثيرة في مجموعة الاستراتيجيات وردود الفعل التي استحدثها معظم الكمبوديين لمساعدتهم على التغلب على حالات انعدام الأمن الغذائي. ويوصي التقرير بأن الوكالات الخارجية التي تعتزم إقامة شبكات للدعم الغذائي تستهدف السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بحاجة الى أن تنظر أولا في الطريقة التي تتصدى بها هذه المجموعات نفسها لموضوع انعدام الأمن الغذائي وما مدى

نجاحها في ذلك والقيود المفروضة عليها. وبهذه الطريقة يمكن أن تستند أنشطة هذه الوكالات الى ما تقوم به الأسر المعيشية بالفعل في مجال انعدام الأمن الغذائي للتغلب على حالة انعدام الأمن الغذائي التي تواجهها.

• الضعف النفسي - الاجتماعي وآليات التصدي

٦٦ - إن الهدف من هذه الدراسة، المضطلع بها بدعم وتعاون من المعهد واليونيسيف، هو توفير تقييم أولي لـ (أ) مدى صلة وملاءمة النماذج النفسية - العلاجية الغربية المستندة الى بعض المفاهيم المتعلقة بالصدمات النفسية، والصحة، والمرض، والمجموعات الضعيفة، والطفولة؛ (ب) مجموعة العوامل التي تتوسط في تأثير المنازعات على صعيد الفرد والأسرة والمجتمع المحلي؛ (ج) السبل التي يؤثر بها الضيق النفسي - الاجتماعي على قدرة الناس على إعادة بناء حياتهم؛ (د) طبيعة ردود الفعل المؤسسية إزاء حالات الضعف النفسي - الاجتماعي.

٦٧ - وتشير النتائج الأولية الناشئة عن البحث الى أن في رد بعض الوكالات الدولية إزاء الضيق النفسي - الاجتماعي قصور من ناحيتين رئيسيتين. أولا، بينما تدعي عدة وكالات إنمائية دولية بأنها تعترف بأهمية الضيق النفسي - الاجتماعي للعنف السياسي كقضية إنمائية، فإنها ليست متأكدة من الطريقة التي ينبغي أن تتبعها في معالجة ذلك وتواصل تركيز اهتمامها ومواردها على المجالات التقليدية للمساعدة الإنمائية والإغاثة في حالات الطوارئ. وثانيا، تستند كثير من الأنشطة النفسية - الاجتماعية في كمبوديا الى افتراضات عالمية وتدخلات علاجية مستمدة من التقاليد الثقافية الغربية التي تهيمن عليها النماذج الأحيائية الطبية. وتميل هذه النماذج الى تدنئة الضيق النفسي - الاجتماعي الى مستوى الأداء الفردي وتركز على مشاكل الصحة العقلية، وتستبعد القضايا الاجتماعية - الهيكلية والإنمائية.

٦٨ - وفي حين أن أنشطة المعونة المقدمة في سياق حالات الطوارئ تميل الى اتباع أشكال معيارية الى حد ما على أساس الافتراض بأن للصدمات النفسية آثارا موحدة وأن احتياجات الضحايا واحدة، تختلف ردود الفعل النفسية - الاجتماعية إزاء المحن اختلافا كبيرا، ولكل من البالغين والأطفال مجموعة كبيرة من الموارد الاجتماعية والشخصية التي يمكن أن توفر درجة من الحماية ضد الضيق النفسي أو الصدمات النفسية. ويجب أن يضع العمل على مستوى المجتمعات المحلية في الاعتبار هذه الموارد وأن يستخدم مفاهيم المجتمع التي يجد فيها الناس أنفسهم مغزى بدلا من الاعتماد على مثل مستمدة من أماكن أخرى.

• الاستراتيجية الإنمائية والدولة الكمبودية

٦٩ - تبحث هذه الدراسة الى أي مدى استطاعت الدولة الكمبودية استعادة سيطرتها على عملية التنمية خلال الفترة التي تلت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وزيادة تنسيق وتقديم المساعدة الإنمائية. وتتناول الأبحاث الجارية المسائل المرتبطة بالاعتماد على المعونة، والى أي مدى يدير الكمبوديون عملية التنمية في بلادهم، وكيف تؤثر العملية السياسية وتدفقات المعونة على تطوير المؤسسات الكمبودية، فضلا عن الدور المتغير لكل من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

باء - التعاون التقني وحياة المرأة: إدماج المسائل المتعلقة بالجنسين ضمن السياسات الإنمائية

٧٠ - الهدف من هذا المشروع هو تعزيز قدرة الباحثين الوطنيين على تحليل الطريقة التي تؤثر بها سياسات الاقتصاد الكلي على أوجه المساواة بين الجنسين وإدخال نتائجها في عملية رسم السياسات. ويسعى المشروع من أجل تحقيق هذا الهدف على الصعيد القطري إلى بدء نقاش ومشاورة - "حوار بشأن السياسات" - بين الباحثين في المسائل المتعلقة بالجنسين وممثلي المجتمع المدني وراسمي السياسات من الوزارات الاقتصادية الرئيسية. ومن أجل مواصلة وإثراء هذه المناقشات يرعى المشروع بحوثا بشأن الأبعاد المتعلقة بالجنسين في الاهتمامات الرئيسية لسياسة الاقتصاد الكلي. وشُرع في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ في مرحلتي البحوث العملية الرئيسية (الثانية والثالثة) من المشروع في البلدان المشتركة الخمسة وهي أوغندا وبنغلاديش وجامايكا وفييت نام والمغرب.

• رعاية حلقات العمل الوطنية

٧١ - استهدفت مرحلة المشروع الثانية بدء عملية حوار بين الباحثين للمسائل المتعلقة بالجنسين وأنصاره مراعاة الفوارق بين الجنسين وواضعي السياسات الوطنية بشأن الأبعاد المتعلقة بالجنسين في مجالات مختارة من سياسات الاقتصاد الكلي. ويشير ذلك إلى الابتعاد عن التركيز على المشاريع والبرامج القطاعية التي كانت تمثّل مجال التركيز التقليدي للتدخلات بشأن الجنسين. وكان التحدي الرئيسي الذي واجه المعهد ونظيره الوطني في كل من بلدان المشروع هو وضع جدول أعمال لحلقة العمل يمكن اعتباره يمثل اهتماما حقيقيا لمجموعة كبيرة من العناصر الفاعلة ولا سيما لراسمي السياسات. ويمثل ذلك تحديا كبيرا نظرا للاتجاه السائد داخل مؤسسات رسم السياسيات بفصل القضايا المتعلقة بالجنسين والمرأة عن مسائل السياسات الاقتصادية "العليا".

٧٢ - وعُقدت في الفترة من نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى أيار/مايو ١٩٩٦ حلقات عمل وطنية في جميع البلدان المشتركة الخمسة. وجمعت حلقات العمل بين عدد كبير من العناصر الفاعلة الوطنية: ممثلي المجتمعات البحثية الأكاديمية ومؤسسات رسم السياسات والمنظمات غير الحكومية والمجموعات والشبكات النسائية بالإضافة إلى النقابات ومنظمات أصحاب العمل. ويمكن توحيد حلقات العمل من الناحية الموضوعية تحت بندين رئيسيين. أولا حلقات العمل التي تركّز فيها النقاش على السياسات الزراعية (استراتيجيات النمو، وقضايا الفقر والعمالة) وتندرج حلقتا عمل أوغندا وفييت نام ضمن هذه الفئة. وثانيا حلقات العمل التي ساد فيها الاهتمام بالتصنيع والعمالة غير الزراعية ولا سيما في القطاعات الموجهة للتصدير، وتنتمي حلقات عمل بنغلاديش وجامايكا والمغرب إلى هذه المجموعة.

٧٣ - ولإعطاء المشاورات مزيدا من التركيز والتوجيه تم التكليف بإعداد ورقات تغطي مجموعة من المواضيع ذات الصلة التي تمت مناقشتها في كل واحدة من حلقات العمل وزعت على المشتركين مقدما. ويجري حاليا إعداد تقرير موجز عن حلقات العمل الوطنية أثناء المرحلة الثانية استنادا إلى مشاريع التقارير المتعلقة بكل واحد من بلدان المشروع.

• البحوث العملية، تعزيز الحوار بشأن السياسات

٧٤ - وضِع عنصر البحوث العملية من المشروع (المرحلة الثالثة) لمواصلة الحوار بشأن السياسات التي بدأت في حلقات العمل الوطنية وذلك بمحاولة الإجابة على بعض الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتي طـُرحت أثناء المشاورات. ولتحقيق ذلك تم تصميم مرحلة بحوث مركـّزة في كل من البلدان. وسيتم إطلاع الأقسام المعنية في مؤسسات الحكومة والمجتمع المدني بالتقدم المحرز ونتائج المرحلة كما سيتم التماس ردود فعلها على فترات منتظمة وذلك بغرض جعل البحوث أكثر استجابة للاحتياجات المتعلقة برسم السياسات.

٧٥ - تفحص مرحلة البحوث الثالثة في المغرب والتي جرى تنفيذها بمركز عزيز بلال للدراسات والبحوث مجموعتين من القضايا المترابطة. فهي تسعى أولا إلى بيان أهمية المساهمة التي تقدمها العناصر التنظيمية (على مستوى المصنع) والعناصر الثقافية - الاجتماعية في إنشاء هياكل مهنية مختلفة (توزيع العمل وفرص الترقية والتدريب ومستويات الأجور) للعمال من الرجال والنساء. وتقوم البحوث على أساس الرأي القائل بأن وضع المرأة في مرتبة أدنى في المصنع لا تحددها فقط البيئة الخارجية (التعليم والتدريب والمسؤوليات المنزلية والإيديولوجيات الأسرية) بل وتوجد أيضا عمليات محددة داخل ميادين العمل ذاتها تدفع بالعمال من الرجال والنساء في "مسارين" مختلفين "للحياة المهنية".

٧٦ - أما الهدف الثاني من البحوث فهو استكشاف العلاقة بين نماذج العلاقات الصناعية (هياكل أجورها) من ناحية وقدرة الصادرات على المنافسة من ناحية أخرى. وتستند الحجة المقدمة إلى تفسير مختلِف لأهمية الأجور في القدرة التنافسية وهو تفسير لا يعتبر الأجور عنصرا ثابتا ومطلقا في تكاليف الإنتاج وإنما عاملا مصمما لأداء غرض معين يؤثر في طرق الإنتاج والإنتاجية. وبمعنى آخر فإن الافتراض هو أن انخفاض الأجور والنماذج الصناعية الهرمية يشجع انخفاض الإنتاجية. ويفحص مشروع البحث هذا الافتراض ويركز على قطاع المنسوجات/الملابس (القطاعات الفرعية للسجاجيد والحياكة والثياب).

٧٧ - ويتعلق أحد العناصر الرئيسية للبحوث في بنغلاديش التي يجري الاضطلاع بها في المركز المعني بالحوار حول السياسات بالطابع غير المنتظم الذي يجري إضفاؤه على عمل القوى العاملة في الصناعات التصديرية ولا سيما أسباب وآثار عدم الانتماء إلى النقابات بالإضافة إلى الآليات المعقدة التي يتم من خلالها إعادة بناء الهياكل الهرمية للجنسين في سوق عمل يفترض فيه عدم التمييز بين الجنسين. ويهدف العنصر الآخر لبرنامج البحوث إلى بيان العوامل التي تؤثر في القرارات المتعلقة بعروض العمل للأسر المعيشية. ورغم أن كثيرا من المشتركين في الأعمال الصناعية الرسمية هم من الشباب المهاجرين من الريف لا توجد دراسات تفحص القوى الاقتصادية والاجتماعية وعمليات اتخاذ القرار داخل الأسر المعيشية والتي تشكل أساس تنقل هذه الجماعات من الشبان والشابات من أطرها الريفية إلى المناطق الحضرية - وهذه تجربة جديدة بالنسبة إلى مجتمع يستمر فيه إعمال وتأييد قوانين تمييز صارمة.

٧٨ - وحدد تنويع اقتصاد الأسر المعيشية الريفية كموضوع للمرحلة الثالثة في فييت نام مع إيلاء اهتمام خاص للأنشطة التي تقوم بها المرأة في تنظيم المشاريع. وسيعمل البحث الذي يجري الاضطلاع به في مركز الدراسات الأسرية والنسائية على توثيق الأبعاد المتعلقة بالجنسين في استجابات الأسر المعيشية الريفية للفرص الاقتصادية الجديدة التي توفرها السياسات الحالية لتعزيز تنظيم العمل الخاص كجزء من برنامج فييت نام الوطني للتحرير الاقتصادي (دوي موي). وسيدرس البحث مدى مساعدة توزيع العمل بين الجنسين في مختلف أنواع الأسر المعيشية (فيما يتعلق برئاسة الأسرة والعمر والانتماء الجنسي وحيازات الأصول) في بيان التفاوت في القدرة على الاستجابة لهذه الحوافز.

٧٩ - وتتعلق أبحاث المرحلة الثالثة في أوغندا أيضا بالأبعاد المتعلقة بالجنسين في السياسات الزراعية الجديدة. ويجري السعي إلى زيادة الدخل الوطني والأسري عن طريق سياسات تعزز الإنتاجية الزراعية وتشجع العمالة خارج المزارع. وتشمل استراتيجيات النمو الزراعي على وجه التحديد، إدخال التحسينات التكنولوجية والتنوع الزراعي (ولا سيما في مجال محاصيل التصدير غير التقليدية) وتشجيع المعالجة - المواد الزراعية - والإصلاح المؤسسي (بما في ذلك المؤسسات الائتمانية). وتهدف بحوث المرحلة الثالثة من خلال مجموعة من الدراسات المتعمقة على الصعيد الميداني، إلى دراسة المدى الذي تساهم به سياسات الاقتصاد الكلي الحالية في تذليل الفوارق القائمة بين الجنسين أو زيادتها أو إدامتها والآثار المترتبة عن هذه اللامساواة بالنسبة للإنتاجية الزراعية والتخفيف من حدة الفقر. ويجري تنسيق البحث بواسطة أمانة السياسات الزراعية التي شجعت توسيع النطاق الأصلي للمشروع إدراكا منها لأهمية القضايا التي يجري بحثها، وتعهدت بتقديم أموال إضافية لتحقيق ذلك.

٨٠ - وستأخذ المرحلة الثالثة في جامايكا شكل حلقة عمل تدريبية لكبار المسؤولين عن القضايا المتعلقة بالجنسين في معهد التخطيط بجامايكا الذي يتولى على وجه التحديد المسؤولية عن تعزيز قدرة الحكومة على التخطيط. وسيساعد فريق التدريب موظفي معهد التخطيط في جامايكا بدعم من أحد علماء الاقتصاد متخصص في الفوارق بين الجنسين على تطوير القدرات المتعلقة بإجراء التحليلات المتعلقة بالجنسين في مجال سياسات مختارة تتعلق بالاقتصاد الكلي وبالقطاعات. وسيتم بعد حلقة العمل إجراء تقييم دوري لأثر التدريب الذي يراعي الفوارق بين الجنسين على عمل معهد التخطيط في جامايكا.

٨١ - ويجري التخطيط لعقد حلقة عمل دولية بعنوان العمل من أجل برنامج عمل للاقتصاد الكلي أكثر مساواة بين الجنسين في دكا ببنغلاديش في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وذلك لاختتام مرحلة البحوث العملية للمشروع. وسيشترك المعهد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الحوار بشأن السياسات بدكا في تنظيم حلقة العمل. وسيقوم المعهد بعد انتهاء حلقة العمل بإعداد تقرير يوثق فيه النتائج العامة للمشروع والمسائل الفنية التي تم تسليط الأضواء عليها أثناء حلقة العمل.

٨٢ - واستنادا إلى العمل الذي بدأه المشروع، يعمل المعهد أيضا على وضع برنامج بحوث جديد بشأن الانتماء الجنسي والفقر. وسيكون الهدف من المشروع المقترح هو المساهمة في المناقشات الجارية بشأن

الأبعاد المتعلقة بالجنسين للفقر من خلال بحوث مقارنة على المستوى القطري تهدف بوضوح إلى توفير أساس أمتن لإدماج القضايا المتعلقة بالجنسين ضمن التحليلات والسياسات المتعلقة بالفقر.

جيم - البيئة والتنمية المستدامة والتغير الاجتماعي

١ - الأبعاد الاجتماعية والسياسية لبرامج ومشاريع حماية البيئة

٨٣ - يرمي هذا المشروع إلى دراسة الكيفية التي تُيسِّر بها مجموعات المصالح المختلفة أو تعوق أو تحدد تصميم وتنفيذ السياسات والمشاريع البيئية في البلدان النامية؛ والكيفية التي تؤثر بها مخططات حماية البيئة على سبل رزق المجموعات الاجتماعية المختلفة على الصعيد المحلي؛ والكيفية التي قد تحقق بها برامج ومشاريع الحفظ توازنا أفضل بين الأهداف البيئية وأهداف الرفاه البشري. ويجري حاليا الاضطلاع ببحوث في السنغال والفلبين وكوستاريكا.

٨٤ - وفي عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، أُنجز العمل الميداني المتعلق بالخبرات المكتسبة من المشاريع المضطلع بها على الصعيد المحلي، وقام باحثون من الكلية الوطنية للاقتصاد التطبيقي في السنغال، ومعهد علوم وإدارة البيئة في الفلبين، والجامعة الوطنية في كوستاريكا بإعداد مشاريع تقارير عن دراسات حالة إفرادية. وعقدت حلقات عمل في الفلبين والسنغال لمناقشة النتائج الأولية للبحوث.

٨٥ - وقد تناولت البحوث بالفحص، على وجه الخصوص، نُهُج "التشارك" أو نُهُج الإدارة النابعة من المجتمع المحلي للموارد المُتبعة في حماية الغابات والتشجير وحفظ التربة. وتسلط النتائج الضوء على الكيفية التي كثيرا ما تتدخل بها العوامل الاجتماعية والسياسية لمنع أو تقويض تنفيذ السياسات والتشريعات والبرامج والمشاريع البيئية. وتؤكد عدة دراسات حالة إفرادية مشاكل انعدام الثقة بين مستعملي الموارد المحليين والعناصر الفاعلة الخارجية، والمشاركة الرمزية أو "التكنوقراطية"، وضعف التنظيم المجتمعي، وانعدام مساءلة القيادات، والهياكل البيروقراطية الضعيفة أو المنحازة اجتماعيا، والفساد، ونفوذ النخب المحلية. وقد أكدت البحوث أيضا أن السبيل المؤدي إلى الإدارة الرشيدة للموارد هو حماية سبل الرزق. وما لم يكن هناك تكامل وثيق بين الأهداف البيئية وأهداف المحافظة على سبل الرزق، فإن هناك احتمالا كبيرا لأن تمنى برامج ومشاريع حماية البيئة بالفشل.

٨٦ - ويظهر جليا من البحوث أن هناك طرقا مختصرة قليلة لتعزيز المشاركة والإدارة الرشيدة للموارد. وكثيرا ما تمارس الوكالات الخارجية عملها في حدود فترات زمنية غير واقعية في قِصرها. والعناصر الأساسية لنجاح المشاريع، كبناء الثقة بين أصحاب المصلحة المحليين والجهات الخارجية، وتدعيم التنظيم المجتمعي، وتكوين الإحساس لدى المجتمع المحلي بأنه مالك للمشروع، قد يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.

٨٧ - وقد أبرزت البحوث التي أجريت في الفلبين، مثلا، الأخطار التي ينطوي عليها جعل المشاركة في عمليتي اتخاذ القرارات والتشاور هي الاتجاه السائد في المجتمع، في وقت أبكر مما ينبغي، أي قبل أن تتبلور بوضوح المواقف المحلية إزاء مسائل محددة وقبل أن يتوطد التنظيم المجتمعي والقيادة المحلية.

وكثيرا ما أوجدت مساعي وكالات عديدة نحو تعزيز المشاركة حالات يحضر فيها ممثلو المجتمعات المحلية، دون أن يعدوا أنفسهم الإعداد المناسب، اجتماعات يكونون فيها خاضعين تماما للشخصيات الموجودة ومتأثرين تماما باللغة المستخدمة. وكثيرا ما تكون منظمات المجتمع المحلي أقدر على ممارسة الضغوط والنفوذ في عمليات اتخاذ القرار عندما تحتشد وتتدخل بمزيد من العفوية والتركيز على مجالات محددة، حيث تركز اهتمامها على مسألة محددة موضع اهتمام مباشر أو تستهدف فردا معينا أو مؤسسة بعينها.

٨٨ - ويبدو أيضا أن لتدفق المعونة الأجنبية من أجل حماية البيئة أثرا سلبيا آخر. فقد أخذت المنظمات غير الحكومية تركز جهودها، إذ وجدت أنها تتلقى كميات كبيرة من الدعم الدولي، على أنشطة أكثر اتصافا بالطابع المحلي والبيروقراطية تتصل، مثلا، بالتدريب والتنظيم المجتمعي والإدارة وجمع الأموال. وقليلة نسبيا هي الموارد الموجهة للدعوة أو لرصد تنفيذ السياسات والقوانين والبرامج البيئية.

٨٩ - وينبغي تقديم التقارير القطرية النهائية في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ وإعداد تقرير تجميعي عن المشاريع بحلول مطلع عام ١٩٩٧. ويُنتظر أن تُنشر اثنتان من الدراسات القطرية في شكل كتاب.

٢ - الأثر الاجتماعي والبيئي للحدائق العامة والمناطق المحمية في البلدان النامية

٩٠ - جرى الآن الانتهاء من هذا المشروع، الذي كان يستهدف إجراء تقييم نقدي للآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية لإنشاء الحدائق العامة والمناطق المحمية في البلدان النامية. وأجرت أفرقة البحوث دراسات حالة إفرادية في إكوادور والبرازيل وبيرو والصين والهند والجنوب الأفريقي (جنوب أفريقيا وزامبيا وموزامبيق) ويجري حاليا إعداد تقارير عن النتائج التي توصلت إليها هذه الأفرقة.

٩١ - وأُحرز تقدم كبير في إعداد دراسات مواضيعية في إطار المشروع، وقد نشرت ست من هذه الدراسات في شكل ورقات مناقشة. وقد قيَّمت اثنتان منها مقترحات شتى بشأن السياحة البيئية ومشاركة المجتمع المحلي في الجنوب الأفريقي، وخلصتا إلى أن السياحة يمكن أن تكون أداة مفيدة في تحسين سبل الرزق في المناطق الريفية، ولكن بشرط بذل جهود جادة للتصدي للعقبات التي تعوق المشاركة الحقيقية من قبل المجتمع المحلي.

٩٢ - وتذهب ورقة ثالثة من ورقات المناقشة، تدرس العلاقة بين الشعوب الأصلية والمناطق المحمية، إلى أن دعاة حفظ الطبيعة قد وضعوا حفظ الطبيعة فوق مصالح الشعوب الأصلية. وقد نشرت هذه الورقة باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية. وجرى في ورقة رابعة استكشاف العلاقة بين حفظ الطبيعة والتنمية الاجتماعية استنادا إلى دراسة المناطق المحمية لحيوان الباندا في الصين. وخلصت الورقة إلى أن من الممكن أن تسهم سياسات الحفظ الملائمة إسهاما كبيرا في تلبية الاحتياجات الأساسية وضمان استدامة سبل الرزق والتماسك الاجتماعي والمشاركة الشعبية. وتذهب ورقة خامسة من ورقات المناقشة، تنصب على

مشاركة الشعب في إدارة المناطق المحمية، إلى أن هناك حاجة ماسة إلى نُهُج جديدة للمشاركة تعزز سبل الرزق على الصعيد المحلي.

٩٣ - وتناولت ورقة سادسة موضوع الصلة بين التنوع البيولوجي والرفاه البشري، وقد أكدت الورقة أنه ليس بوسع كل المجموعات في المجتمع، وخاصة أضعفها، الاستفادة من تدابير حماية التنوع البيولوجي. وقد وافقت مؤسسة لارمتان l'Harmattan الباريسية على نشر تقرير عن المناطق المحمية في فرنسا. ويبحث التقرير، استنادا إلى دراسات حالة إفرادية عن منطقتي سيفين Cévennes وبيلا Pilat المحميتين وإلى مواد ثانوية متاحة، دور المناطق المحمية في دعم العمل في المناطق الريفية وتعزيز ثقافتها وحماية النظم الإيكولوجية الحيوية فيها.

٩٤ - وقد جرى الانتهاء من مجلد تجميعي كبير يورد ملخصا للنتائج البحثية الأولية لدراسات الحالة الإفرادية وللدراسات المواضيعية على السواء، ووافقت مؤسسة إيرثسكان Earthscan على نشره. ويحتوي هذا التقرير على نتائج دراسات حالة إفرادية أجريت في بلدان صناعية وبلدان نامية ويشير إلى الكيفية التي يمكن بها إدارة المناطق المحمية بمزيد من التوازن عن طريق تحقيق التكامل بين الضروروات الاجتماعية والإيكولوجية.

المنشورات وتعميم المعلومات

ألف - المنشورات

٩٥ - ظل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (المعهد) يركز، في غضون السنتين الماضيتين، على إصدار منشورات جيدة النوعية ومتنوعة من الكتب والدراسات وورقات المناقشة وورقات المناسبات الخاصة وتقارير المؤتمرات والرسائل الإخبارية. وقد نشر المعهد، بالاشتراك مع ناشرين آخرين، ما مجموعه ٣٠ كتابا ويوجد حاليا ١٦ مخطوطا تحت الطبع لدى دور نشر تجارية أو أكاديمية. وقد جرى ترجمة المنشور "States of Disarry" إلى اللغات العربية والصينية والكورية.

٩٦ - وقد نُشرت ٢١ ورقة مناقشة وتوجد سبع أخرى على وشك الطبع. ونُشرت تسع من ورقات المناسبات الخاصة وأربع ورقات إعلامية كجزء من سلسلة المعهد المتعلقة بمؤتمر قمة التنمية الاجتماعية. ونُشرت سبع من ورقات المناسبات الخاصة كجزء من السلسلة المتعلقة بنوع الجنس التي أعدت في إطار التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وتوجد ورقة أخرى على وشك الطبع. وتتاح الآن أيضا أول ورقة مناسبات خاصة عن المشروع المتعلق بالمجتمعات التي مزقتها الحروب. وصدرت في السنتين الماضيتين دراستان وأحد تقارير المؤتمرات.

٩٧ - ولا يزال المنشور نصف السنوي المعنون "نشرة أخبار التنمية الاجتماعية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية" وسيلة مهمة لنشر المعلومات عن منشورات المعهد وأنشطته. وعلاوة على ذلك،

لا يزال يجري نشر الرسالتين الإخباريتين المتعلقتين بالمشاريع وعنواناهما "تحدي السلام" و "أضواء على إدماج نوع الجنس في سياسات التنمية". ولدى المعهد أيضا دفتر بيان جديد بالمنشورات يضم قائمة وافية بمنشورات المعهد منذ عام ١٩٨٥.

باء - تعميم المعلومات

٩٨ - ما برحت المنشورات ووسائط الإعلام الجماهيرية والمتخصصة والإلكترونية وحلقات العمل والمؤتمرات تشكل وسيلة مهمة وفعالة لإحاطة الباحثين والمعلمين وراسمي السياسة والوكالات الإنمائية علما بأعمال المعهد.

٩٩ - وجرى التركيز في العام الماضي على تعميم منشورات المعهد على جمهور أوسع من القراء وعلى المجموعات المستهدفة. وقد زاد المعهد من عدد قرائه عن طريق إعداد عدة قوائم بريدية جديدة وحاول في الوقت نفسه أن يستهدف بمنشوراته مجموعات محددة فيما يتعلق بأنشطة مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). كما أُرسلت منشورات معينة إلى عدد من راسمي السياسة ورؤساء وكالات الأمم المتحدة المعنيين والمنظمات الدولية وشبكات المنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

١٠٠ - وما فتئت وسائط الإعلام المتخصصة تقوم بتغطية إعلامية مهمة لأنشطة المعهد. فقد قام المعهد بإصدار نشرات صحفية باللغات الإنكليزية والفرنسية والاسبانية عن كل منشور داخلي وتجاري وعن الحلقات الدراسية الدولية وقام بتعميم هذه النشرات على وسائط الإعلام المتخصصة مصحوبة، عند الاقتضاء، بنسخ من المنشورات لأغراض النقد. وقد نشرت ٨٠ مجلة ورسالة إخبارية وصحيفة يومية ٤٧٥ مقالا موجزا أو قوائم بمنشورات المعهد ومؤتمراته ونتائج بحوثه.

١٠١ - وأنشأ المعهد صفحتين على شبكة الإنترنت إحداهما عنه والأخرى عن مشروع المجتمعات التي مزقتها الحروب. والدليل على ما تتمتع به هذه الوسيلة الاتصالية الجديدة من قوة هو أن ما جرى تسجيله من عدد مرات استعمال الصفحتين في الشهرين الأولين من بدء تشغيلهما قد بلغ نحو ١٣ ٠٠٠ مرة. وبدأ أيضا وضع دفتر بيان بمنشورات المعهد على الإنترنت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ مما يتيح للمستعملين البحث عن موضوع معين أو كلمة أساسية ما أو طلب المنشورات عبر الإنترنت.

١٠٢ - وعلاوة على الأدلة التقليدية المطبوعة، جرى وضع قوائم عن أعمال المعهد في شكل إلكتروني مختصر وفي مجموعات قواعد البيانات. وقام ناشرون مشاركون لهم دفاتر بيان على الإنترنت، منهم معهد بروكينغز Brookings Institute ومطبعة جامعة أكسفورد وروتليدج Routledge، بالترويج لمنشورات المعهد عبر الشبكة العالمية World Wide Web.

أعمال المشورة والخدمات الاستشارية

١٠٣ - علاوة على ما يقوم به موظفو المعهد من بحوث وأعمال إدارية مستمرة، فإنهم يُطلبون بصورة متزايدة للقيام بمجموعة من المهام الاستشارية لوكالات الأمم المتحدة وللمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الثنائية والحكومات والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث والجامعات. ويتيح هذا النوع من العمل للمعهد فرصا لتقديم مساهمات فنية في فكر وبرامج المعاهد والمجموعات الأخرى. كما يستفيد موظفو المعهد، في الوقت ذاته، من الإمكانيات التي يتيحها هذا العمل الاستشاري، ليس من أجل تبادل الأفكار فحسب، بل أيضا من حيث إقامة الشبكات البحثية والتعرف على الباحثين المحتملين واستكشاف فرص التمويل.

١٠٤ - وللعمل الاستشاري أشكال مختلفة كثيرة، بيانها كما يلي: التنسيق بين المشاريع البحثية؛ وإعداد التقارير والورقات أو التعليق عليها؛ ووضع برامج جديدة وتقييم البرامج القائمة؛ وعمل موظفي المعهد كمستشارين؛ وعضوية اللجان أو المجالس. ويُدعى موظفو المعهد أيضا بصفة دورية للعمل كمتكلمين أساسيين ومحاضرين ومناقشين ومستشارين في المؤتمرات وحلقات العمل والحلقات الدراسية التي تستضيفها المؤسسات والمجموعات الأخرى. وفي حين أن معظم الأعمال الاستشارية تتم بصورة غير رسمية، فإن هناك مؤسسات أخرى تتعاقد مع المعهد في بعض الحالات لتنفيذ مهام محددة.

١٠٥ - فمثلا، اضطلع المعهد في السنوات الأخيرة بعمل استشاري لمؤسسات متعددة الأطراف كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، بشأن المسائل التالية: الثقافة والتنمية، والتنمية الريفية والبيئة، والصحة والتنمية، وبناء القدرات في أفريقيا. وأسدى المعهد أيضا المشورة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن محتويات "تقرير التنمية البشرية" لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالمؤسسات الثنائية والحكومات الوطنية، قام موظفو المعهد بما يلي: إسداء المشورة إلى فرقة العمل المعنية بالفقر التابعة للوكالة السويسرية للتنمية الدولية، وإسداء المشورة إلى هيئة التنمية السويسرية بشأن متابعة مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية؛ وإسداء المشورة إلى حكومة جنوب أفريقيا بشأن العلاقات مع الوكالات الدولية. وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، أسدى موظفو المعهد المشورة إلى منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام) بشأن إعادة الهيكلة الاقتصادية؛ وأسدوا المشورة إلى مركز الجنوب فيما يتعلق بقضايا التحرير الاقتصادي؛ وعملوا كمستشارين لشعبة الصندوق العالمي للطبيعة المعنية بالتنوع البيولوجي والمناطق المحمية.

١٠٦ - ومن السمات المهمة الأخرى للعمل الاستشاري للمعهد هو ذلك الدعم الذي تطلبه المجلات المتخصصة والناشرون المتخصصون. فعلاوة على إسداء المشورة بشأن التحرير وتقييم مخطوطات نحو ١٤ مجلة ورسالة إخبارية، عمل موظفو المعهد كأعضاء في مجالس تحرير ست مجلات.

الحالة المالية

١٠٧ - رغم أن المعهد جزء من منظومة الأمم المتحدة، فإنه يمول جميع أنشطته عن طريق التبرعات المقدمة من الحكومات والوكالات والمؤسسات الإنمائية الدولية. ففي ١٩٩٥/١٩٩٦، أسهم في تمويل المعهد ما مجموعه ٢٥ وكالة ومؤسسة ثنائية ومتعددة الأطراف.

١٠٨ - ولا تزال الحالة المالية العامة للمعهد مرضية نظرا لأن مجموع الموارد المتاحة يزداد مع نمو البرنامج البحثي للمعهد، أي بمعدل يبلغ نحو ٢٠ في المائة سنويا، وبلغت الزيادة ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٦. والسنة المالية ١٩٩٥ - ١٩٩٦ هي السنة الثانية على التوالي التي تزداد فيها الأموال المقدمة لتمويل الأنشطة الأساسية هي والأموال المقدمة لتمويل المشاريع على حد سواء.

١٠٩ - ورغم هذه النجاحات، فإن حالة التمويل في عام ١٩٩٧ غير مؤكدة، وذلك لأن هناك منحة على ثلاث سنوات مقدمة من الجهات المانحة الرئيسية للمعهد فضلا عن مشروعين طويلي الأجل - يمثلان نحو خمس مجموع الأموال المقدمة إلى المعهد في السنوات الأربع الماضية - يوشكان على الانتهاء في عام ١٩٩٦. واستمر الاتجاه النزولي لحصة أموال الأنشطة الأساسية في مجموع النفقات منذ عام ١٩٩٠، وإن كان قد انعكس مساره مؤقتا في عام ١٩٩٥. فقد انخفضت هذه الحصة الآن إلى ٣٥ في المائة مقابل ٧٨ في المائة في عام ١٩٩٠. وهذا اتجاه يدعو للقلق لأنه يقلل بدرجة كبيرة من المرونة التي تحتاجها البحوث الابتكارية بصورة ماسة.

- - - - -